

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

محقّية المدعي ففي جواز المقاصّة إشكال، بل الأشبه عدم الجواز ([739]). 7 –
الوديعة: قال المحدثّ البحراني في الحقائق: وأما الوديعة فالمشهور أيضاً انه لا يجوز
المقاصّة منها لوجوب أداء الأمانات ولجملة من الأخبار» ([740]).